

النظرية النقدية في الفكر الاقتصادي

مقدمة

وفقاً للكلاسيكيات والكلاسيكية الجديدة ، ليس للمال أي تأثير على الاقتصاد الحقيقي. لذلك لا توجد علاقة بين المجال الحقيقي والمجال النقدي. وبالتالي فإن العملة لا تتأثر على الاقتصاد الحقيقي ، فهو محايد. المال ليس سوى "حجاب" يغطي الاقتصاد الحقيقي ، وبالتالي لا يتأثر بوجوده. هناك تأثيرات اسمية فقط وليست حقيقية. النقديون يعتبرون أن التعديل في مخزون النقود له تأثير على المستوى العام للأسعار ؛ لذلك يؤكدون في النظرية الكمية للنقود التي بموجبها تكون النقود محايدة على المدى الطويل. يرى الكينزيون أنه ليس كل عرض يلبي بالضرورة الطلب الخاص به.

هذا لأنه لا يتم دائماً إنفاق كل الدخل ، مما يحد من إجمالي الطلب. هو لذلك من الضروري زيادة هذا الطلب للحد من حالات العمالة الناقصة. نحن لذلك يمكن اللجوء إلى طباعة النقود لإنعاش الاقتصاد ؛ الزيادة في كمية النقود المتداولة لا تؤدي إلى التضخم لأن الطلب بمجرد تحفيزه، يحفز العرض.

الكلاسيك والنقديون (حيادية النقود)

وفقاً للكلاسيكيات والكلاسيكية الجديدة ، ليس للمال أي تأثير على الاقتصاد الحقيقي. لذلك لا توجد علاقة بين المجال الحقيقي والمجال النقدي. العملة تحدد المستوى العام للأسعار: هذه هي النظرية الكمية للنقود. إذا قمنا بزيادة كمية النقود المتداولة ، يزداد الطلب الكلي فجأة. حيث لم يتحرك العرض ، سيزداد مستوى السعر. في الواقع ، هناك طلب كبير جداً وعدد قليل جداً من المنتجات المعروضة ، مما يزيد من قيمة السلع والخدمات. الاقتصادي هيوم يفترض أن جميع الأسعار تتضاعف ، مما يدل على عدم وجود تغيير أسعار السلع ، وأن أسعار الفائدة لا تتحرك. لا يوجد التأثير على الاقتصاد الحقيقي ، فهو محايد. هناك بالفعل تأثيرات اسمية فقط ، ليست تأثيرات حقيقية. العملة محايدة على المدى الطويل (الصدمات النقدية لها آثار سلبية خلال فترة قصيرة). وفقاً للكلاسيك: "المال ليس سوى حجاب يغطي المقايضة". وفقاً لقانون المنافذ لساي ، "يتم استبدال المنتجات بالمنتجات" ، لذلك "العرض يخلق الطلب الخاص به". في الواقع ، إنتاج منتجات جديدة يعني دخلاً إضافياً لمن يصنعونها وبالتالي إمكانية هذه المنتجات الجديدة مطلوبة. لذلك ، فإن أي اختلال بين العرض والطلب يمكن أن يكون مؤقتاً فقط. هذا هو السبب في أن النقود لا تلعب دوراً في حد ذاته ، إنه محايد. وفقاً للكلاسيك ، يسمح مستوى سعر الفائدة لتحقيق التوازن بين الطلب على النقود ، من قبل المستثمرين ، وعرض النقود ، من خلال المدخرين.

النظرية النقدية الحديثة (ميلتون فريدمان) Milton FRIEDMAN

النقود وفقاً لفريدمان هي معادلة من أربعة حدود: $PV = MQ$ حيث :

P هي المستوى العام للأسعار ، V سرعة تداول الأموال ، M المعروض النقدي و Q حجم المعاملات. تم إجراء معادلته لإثبات أن التأثير النقدي يلغي:

زيادة M ، أي كمية الأموال المتداولة ، لها تأثير زيادة P ، المستوى العام للسعر ، ولكن ليس له تأثير على Q ، حجم المعاملات التي تعتمد أساساً على V ، وهي سرعة تداول الأموال (عدد المرات التي تغيرت فيها الوحدة أيدي كل وحدة زمنية). لإثبات له

المعادلة ، تحدى فريدمان عمل كينز الذي افترض أن V كان a ثابت ، في حين أثبت فريدمان أنه ليس كذلك، علاوة على ذلك ، كان على حق. بالمناسبة ، لا يزال يستعير معادلته من جان بودين Jean BODIN ، القرن السادس عشر ، الذي كتبه قبل إنشاء البنوك المركزية. على كل حال، "أظهر" فريدمان أن الأموال المتداولة بشكل أو بآخر كان لها تأثير فقط على التضخم ولا شيء على "الاقتصاد الحقيقي" أو "واقع التجارة" ، وأثبت ذلك وافقت على مكافحة التضخم من خلال إسناد هذه المهمة إلى هيئات مستقلة عن السلطة والبنوك المركزية. النقاش كله حول استقلال البنك المركزي الأوروبي يكمن في نجاح هذه النظرية. ومع ذلك ، حتى لو كان صحيحًا أن سرعة الدوران المال ليس ثابتًا ، فمن الخطأ الادعاء بأن كمية الأموال المصدرة ليس لها أبدا أي تأثير على واقع التبادلات.

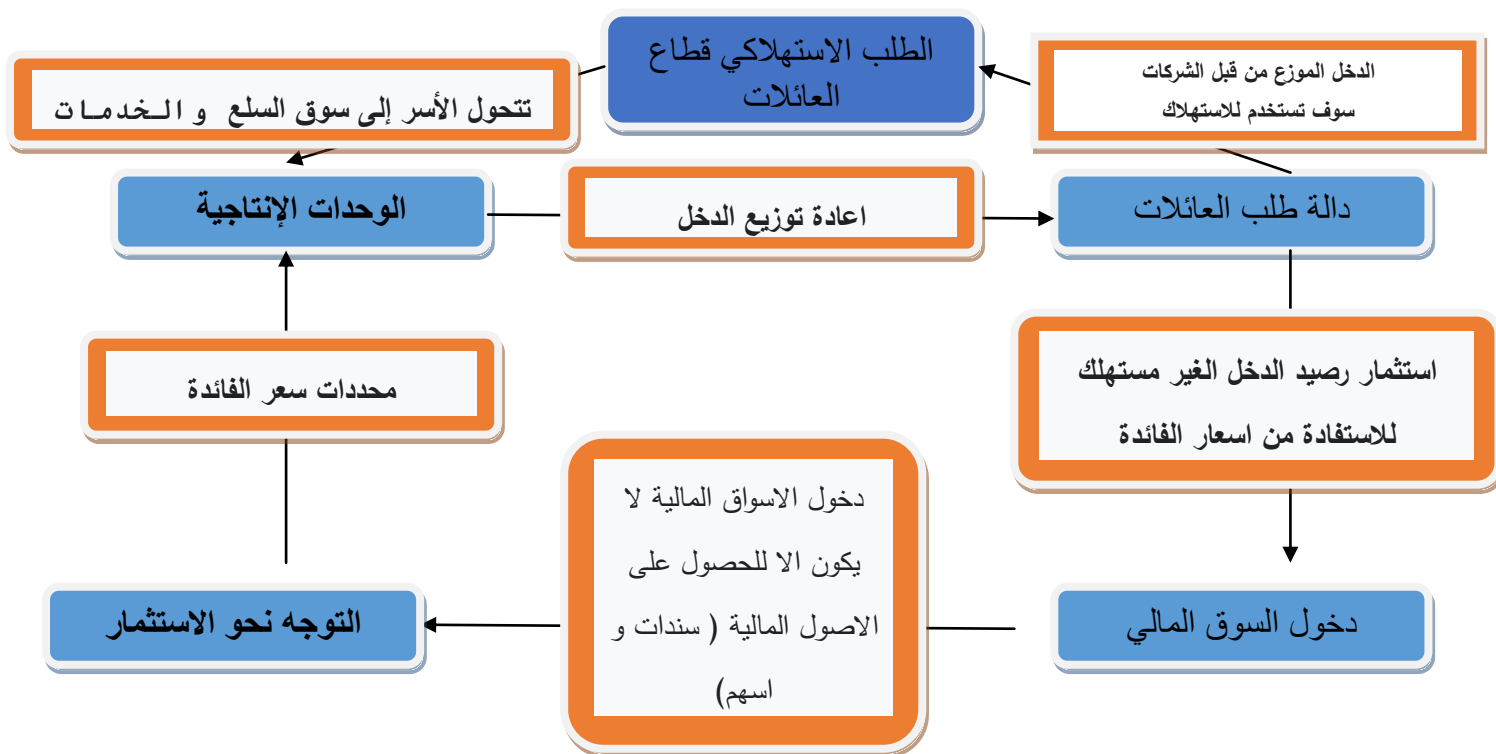
تحليل كينز للنقود KEYNES

هو معادلة من ثلاثة بنود وهي كما يلي: $Y = C + I$ حيث

Y هو الدخل ، C الاستهلاك I الاستثمار. تم إجراء هذه المعادلة للتبين أن زيادة الاستثمار ، بالنسبة للاقتصاد الوطني ، والتمويل على المدى الطويل زيادة الدخل من خلال تحقيق الزيادة في المدخرات (عن طريق القدرة على الادخار).

تدعم نظريته ما يسمى بالسياسات "المالية" أو سياسات "التحفيز من جانب الطلب":

استثمار الدولة (في البنية التحتية ، البحث ، الصناعة ، إلخ) يضخ القوة الشرائية التي تحفز الاقتصاد من خلال جعل الطلب غير المذنب أكثر قدرة على الوفاء ، في عام 1929 ، كانت أزمة استثمارية: استثمرت الشركات في معدات لا يمكن أن تكون ذات مردودية بسبب عدم وجود طلب ، وبالتالي يشكل رأس المال الذي تكون انخفضت قيمته و للتعويض عن هذا الانخفاض ، كان عليهم الضغط على الأجور والتسريح ، مما جعل المشكلة أسوأ ، وانفجرت الحلقة المفرغة في النهاية. دور المال يمكن توضيحه من خلال الرسم البياني التالي الذي يقدم دور الدائرة الاقتصادية، سوق المال. في هذا الرسم البياني ، يتم تمثيل التدفقات النقدية فقط في الدائرة التي تنسج المتغيرات المختلفة المتعلقة بسلوك الاعوان الاقتصاديين



تتدخل الأسر في سوق السلع الاستهلاكية والأوراق المالية. لكل واحد من هذين السوقين يتوافق مع العملة التي يمكن للأسر أن تقرر أي منهما الاحتفاظ بها أو تعميمها لتنفيذ معاملاتها. تراكم الأموال في أحد هذه الأسواق يقلل من تداول العملة ، مما يؤدي إلى انخفاض في النشاط. بالنسبة إلى كينز ، تمثل الفائدة المكافأة اللازمة للوكيل يوافق الاقتصادي على تجريد نفسه من العملة التي يحتفظ بها لفترة معينة. هو لذلك يدرس الأسباب التي يمكن أن تدفع الوكيل الاقتصادي للاحتفاظ بالثروة شكل من المال وقد حدد ثلاثة منهم:

(1) سبب المعاملة الذي يأتي من الفترة بين التحصيل و إنفاق الدخل ؛ الحاجة إلى النقود تيررها الفترات الزمنية بين المقبوضات والمدفوعات من الأعوان الاقتصاديين بمناسبة تبادلاتهم. يميز كينز هنا بين دافع الدخل للأسر و المهن الأعمال التجارية.

السبب المهني الذي تفسره الفجوة بين دفع رسوم الحرفيين ونتاج البيع. اذ يتوافق الاحتفاظ برصيد نقدي مع الزامية التكيف مع البيئة الاقتصادية الغير مؤكدة تتطلب نوعا من السلوك للتأمين ضد المخاطر المحتملة. تحقيقا لهذه الغاية ، تلعب التوقعات دور أساسي. النقود هي "الرابط بين الحاضر والمستقبل" ، وامتلاكه يهدى من قلق الأفراد. سيختار الأعوان توزيع الدخل بين الأسهم وحفظها ، وسعر الفائدة لا يتدخل في هذا التحكيم.

بعد ذلك ، يجب عليهم تحديد الشكل الذي سيحتفظون به بمدخراتهم وماذا يعتمد الاختيار على تفضيل السيولة. يكشف كينز عن الدوافع النفسية و السيولة التجارية ، أي الطلب على النقود.

(2) الدافع الاحترازي الذي يتوافق مع الاهتمام بالتعامل مع الحالات الطارئة التي تتطلب الحاجة إلى النقود ل لتلبية الاحتياجات المختلفة (نفقات غير متوقعة ، عرضية ، التزامات مستقبلية ، إلخ).

(3) نمط المضاربة. هذا النمط هو الأكثر صعوبة في الفهم ولكنه أيضا أكثر أهمية للنظرية الكينزية. يأتي أساسا من عدم اليقين بشأن مستوى أسعار الفائدة المستقبلية والاختلافات في الرأي بين وكلاء على تطورهم. تتوافق هذه الحاجة إلى النقد مع "الرغبة في الاستفادة من أ معرفة السوق بشكل أفضل بما يخبئه المستقبل. إنه مرتبط بالتحكيم بين الاحتفاظ بالمال (المدخرات النقدية) وشراء الأوراق المالية (على سبيل المثال السندات للتبسيط) في السوق المالي ، وفقا لتوقعات الأعوان بشأن التطور المستقبلي لسعر الفائدة طويل الأجل.